



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

# ورقة خلفية

## جلسة طاولة مستديرة (3)



سياسات إطلال الواردات لأهم السلع المستوردة

حزيران 2024



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تلفون: +970 (2) 2987053/4

فاكس: +970 (2) 2987055

info@mas.ps

ww.mas.ps

---

سياسات إحلال الواردات لأهم السلع المستوردة

إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

طاولة مستديرة (3)

حزيران 2024

# المحتويات

- 01 -1 الخلفية والمبررات
- 02 -2 الهدف من هذه الورقة
- 02 -3 تأثير الحرب على التجارة الخارجية
- 06 -4 البيئة السابقة والحالية والأسباب التي تدعم سياسات تجارية لإحلال الواردات
- 07 -5 مقترحات وبدائل تغيير السياسة التجارية الفلسطينية لإحلال الواردات
- 08 -6 نظرة عامة على الواردات الفلسطينية
- 09 -7 القائمة المختارة للسلع المستوردة والمستهدف إحلالها بسلع محلية
- 11 -8 توصيات السياسات التجارية والتدخلات القابلة للتنفيذ
- 12 -9 أسئلة للنقاش

## 1- الخلفية والمبررات

أدى العدوان الإسرائيلي المتواصل منذ سبعة شهور (أكتوبر 2023) على قطاع غزة والضفة الغربية إلى تدهور كبير في كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية خلال العام 2024، والتي تجسدت بشكل رئيسي بانخفاض حاد في الناتج المحلي وارتفاع كبير في نسب البطالة والفقر التي وصلت إلى نسب غير مسبوقة. على مستوى الناتج المحلي، فقد تراجع بمقدار 33% خلال الربع الرابع من العام 2023، أي ما يعادل حوالي مليار دولار حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. في قطاع غزة الذي يتعرض لحرب إبادة طالت كافة أشكال الحياة وتدمير ممنهج للبنية التحتية والمساكن والمنشآت، شهد الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً حاداً وغير مسبق خلال الربع الرابع 2023 بنسبة تجاوزت 81%، رافقه ارتفاع معدل البطالة إلى 75%، كما طال هذا التراجع أيضاً اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 19%، مع ارتفاع معدل البطالة إلى 30% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

في هذا السياق، رصد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) التطورات الاقتصادية والاجتماعية من خلال إصدار ونشر عدة أوراق حول الآثار المدمرة للعدوان الإسرائيلي على كل من قطاع غزة والضفة الغربية، والتي اعتمدت بشكل رئيسي على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتوقعات قام بها المعهد للمؤشرات الاقتصادية خلال العام 2024. يمكن عرض أبرز هذه المؤشرات بما يلي:

- بالنسبة لقطاع غزة، تعطل شبه كامل للحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، وأصبح القطاع مكاناً غير قابل للحياة.
- تراجع الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية بشكل كبير يصل إلى 19%، ويعزى ذلك للاجتياحات المتكررة لمدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، وسياسة الإغلاق بين محافظات الضفة الغربية. وذلك نتيجة شلل كبير في القطاعات الإنتاجية إذ أن حوالي ثلث المنشآت الفلسطينية توقفت عن العمل والجزء الآخر يعمل بأقل من طاقته الإنتاجية.
- وقف العمالة في إسرائيل بشكل شبه كامل له تداعيات كبيرة على كل من دخل الأسر الفلسطينية والاستهلاك الخاص والادخار، والإيرادات المحلية. فقد انخفض الاستهلاك بشكل حاد في فلسطين بنسبة 33% في الربع الأخير من عام 2023 (21% للضفة، 82% غزة)، واستمر هذا الارتفاع أيضاً خلال العام 2024. إذ إن تعويضات العاملين في إسرائيل تشكل 99% من صافي تعويضات العاملين الفلسطينيين في الخارج، والتي تمثل 14% من إجمالي الدخل المتاح للتصرف، والذي يذهب منه 88% للاستهلاك النهائي والسلع الوسيطة، والتي في غالبها تأتي من إسرائيل.
- استمرار منع العمال الفلسطينيين من الدخول إلى إسرائيل خلال العام 2024، والذي من المتوقع أن يؤدي إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية (فقدت 1.1 مليار شيكل شهرياً) بنحو 15.9% على الأقل مقارنة بمستواه عام 2022.
- من المتوقع حصول تراجع كبير في الواردات في العام 2024 بمقدار 30%، والتي تشكل نحو 49.5% من الإنفاق الاستهلاكي النهائي، أي إن تراجع الإنفاق الاستهلاكي النهائي بسبب انقطاع تعويضات العاملين في إسرائيل وفقدان الدخل لعدد كبير من العاملين في الاقتصاد المحلي أدى بالضرورة إلى انخفاض الواردات.
- من المتوقع انخفاض الإيرادات المحلية والخارجية بحوالي 20% وذلك نتيجة الانكماش الاقتصادي والارتفاع الكبير في نسب البطالة.
- من المتوقع أن تتجاوز معدلات البطالة 35% خلال العام 2024، كما تشير تقديرات منظمة العمل الدولية أنه من الممكن أن تصل البطالة في الضفة الغربية إلى 45% مع استمرار العدوان خلال العام 2024.

## 2- الهدف من هذه الورقة

تعطي الأرقام والحقائق المذكورة أعلاه، والمتمثلة في ارتفاع معدل البطالة، وضعف القدرة على الإنفاق العام أو الخاص، وتراجع الإيرادات، وتثبيط الطلب الكلي، وتراجع التجارة، مبررات عديدة لإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والتجارية المحلية وضرورة انتهاج سياسات اقتصادية جديدة بشكل تدريجي ومدروس. هذا يتطلب أيضا إعادة صياغة العلاقات التجارية مع إسرائيل، مع ضرورة البحث عن مصادر دخل ووظائف بديلة للعمال الذين فقدوا مصدر رزقهم من خلال التوجه نحو استهلاك الإنتاج المحلي وتغيير نمط الاستيراد، وتكثيف العمل، والاستثمار، والبناء.

في هذا السياق تتناول هذه الورقة السياسات المطلوبة لإحلال الواردات لأهم السلع المستوردة والتي يمكن استبدالها وإحلالها بسلع محلية الصنع لخدمة أهداف السياسات الاقتصادية الجديدة والمنشودة، والتي قد تساهم في إحداث تغيير إيجابي لبعض المؤشرات الاقتصادية. لكن في البداية، لا بد من استعراض واقع التجارة الخارجية الفلسطينية خلال آخر سنتين وتأثير العدوان عليها.

## 3- تأثير الحرب على التجارة الخارجية

استكمالاً لما سبق، يركز هذا الجزء بشكل أكثر تفصيلاً على موضوع التجارة الخارجية وتأثيرها بالحرب الحالية على قطاع غزة، والتي تمثلت، بتراجع ملحوظ في حجم الصادرات والواردات خلال الربع الأخير من عام 2023 والشهر الأول من عام 2024<sup>1</sup> بالمقارنة مع الفترات السابقة.

بداية سيتم القاء نظرة احصائية تحليلية على وضع التجارة الفلسطينية للفترة 2022-2023، والربع الأخير من عام 2023، والشهر الأول من عام 2024 أي لغاية توفر بيانات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لتبيان اتجاهات التغير على مؤشرات التجارة الخارجية.

### 1-3 مقارنة ربعية-تأثير الحرب على التجارة الخارجية (أنظر الجدول 1، والشكل 1 و2 أدناه)

الأثر على الواردات بالعودة إلى أرقام التجارة الخارجية ما قبل الحرب (الربع الثالث 2023)، كانت الواردات السلعية المرصودة من إسرائيل تشكل ما نسبته 58% من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة. بقي هذا التوزيع على حاله في الربع الرابع 2023، لكن الملفت هو التراجع الكبير في الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة (تراجع بنسبة 28% مقارنة مع الربع السابق)، نتيجة التراجع الكبير في الواردات من إسرائيل بنسبة 27%. بالمحصلة تراجع قيمة الواردات السلعية في مجمل العام 2023 بنسبة 5.5% لتصل إلى 7.7 مليار دولار مقارنة بـ 9.1 مليار دولار في العام 2022. يعزى تراجع الواردات لأسباب عديدة أهمها:

- تشديد إسرائيل القيود والإجراءات على حركة الأشخاص والبضائع بين محافظات الضفة الغربية.
- ارتفاع تكلفة الاستيراد خاصة من شرق آسيا نتيجة لاضطراب حركة التجارة عبر البحر الأحمر.

1 حتى الآن لا توجد إحصاءات عن الربع الأول من عام 2024.

- تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص خاصة على البضائع المستوردة، بسبب فقدان الحاد في الدخل نتيجة لارتفاع نسب البطالة.
- توقعات التجار المستوردين بتراجع القوة الشرائية للمواطنين، وبالتالي تجنبهم تكديس البضائع خوفا من عدم تصريفها.

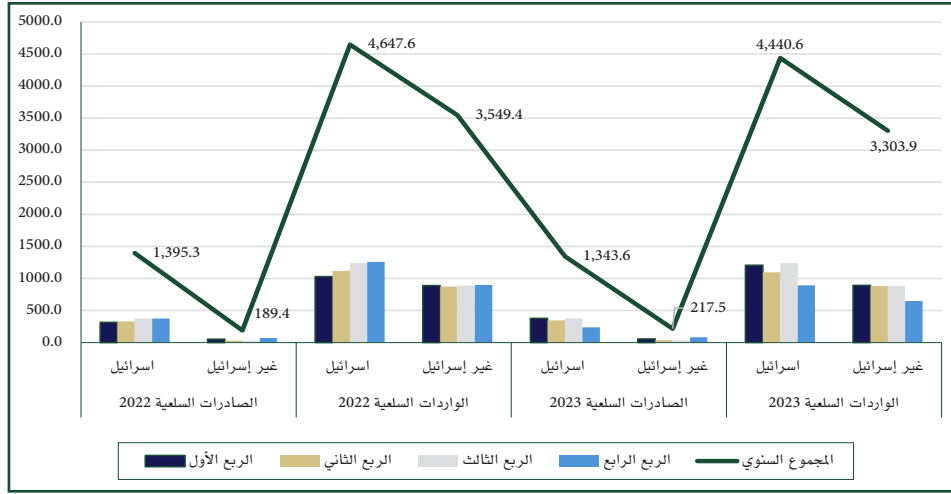
الأثر على الصادرات: شكلت الصادرات الفلسطينية من السلع إلى إسرائيل ما نسبته 91% من إجمالي الصادرات الفلسطينية السلعية المرصودة. انخفضت الصادرات الفلسطينية بنسبة 23% في الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع السابق، مدفوعة بانخفاض الصادرات إلى إسرائيل بنسبة 37%. لكن الملفت في هذا الربع هو الارتفاع غير المعهود في الصادرات إلى العالم الخارجي والتي ارتفعت بنسبة 133%. في المحصلة تراجعت الصادرات في العام 2023 بنسبة 1.5% مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 1,561 مليون دولار (1,343 مليون دولار إلى إسرائيل) مقارنة بـ 1,584.7 مليون دولار عام 2022 (1,395 مليون دولار إلى إسرائيل).

**الجدول (1): قيم الصادرات والواردات الفلسطينية حسب المنطقة للفترة 2022-2023 (بيانات ربعية) (القيمة بالمليون دولار أمريكي)**

الربع	الصادرات السلعية 2022		الواردات السلعية 2022		الصادرات السلعية 2023		الواردات السلعية 2023	
	إسرائيل	غير إسرائيل	إسرائيل	غير إسرائيل	إسرائيل	غير إسرائيل	إسرائيل	غير إسرائيل
الربع الأول	318.0	55.1	1031.3	889.5	379.7	58.6	1209.1	892.6
الربع الثاني	329.5	30.9	1118.4	872.9	345.9	39.8	1097.4	882.1
الربع الثالث	374.0	31.5	1239.0	887.7	379.5	35.8	1242.4	881.4
الربع الرابع	373.8	71.9	1258.9	899.3	238.5	83.3	891.7	647.8
المجموع السنوي	1,395.3	189.4	4,647.6	3,549.4	1,343.6	217.5	4,440.6	3,303.9

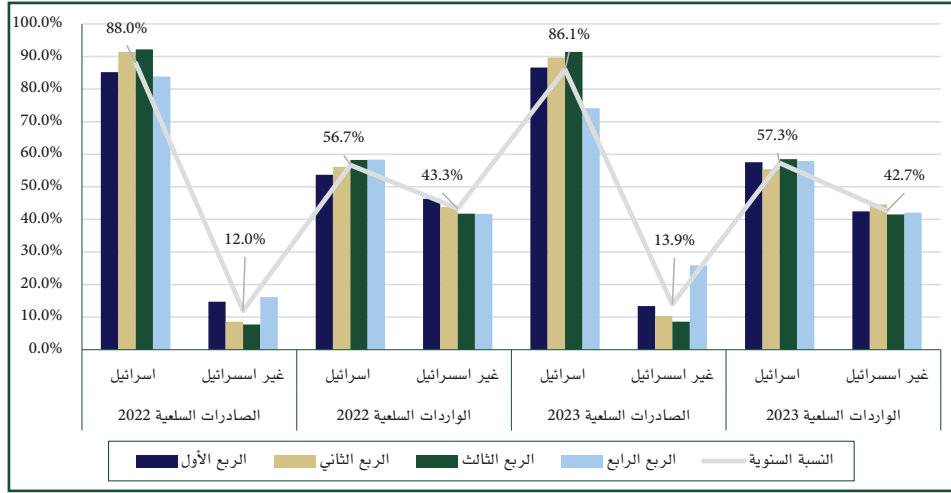
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله- فلسطين.

الشكل (1): قيم الصادرات والواردات الفلسطينية حسب المنطقة للفترة 2022-2023 (بيانات ربعية) (القيمة بالمليون دولار أمريكي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله- فلسطين.

الشكل (2): التوزيع النسبي للصادرات والواردات الفلسطينية حسب المنطقة خلال الفترة 2022-2023 (بيانات ربعية)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله- فلسطين.

2-3 مقارنة شهرية- الأثر على التجارة الخارجية (أنظر الجداول والأشكال أدناه)

لتبيان الأثر الحقيقي للعدوان الإسرائيلي على التجارة الخارجية في فلسطين، تم عمل مقارنة شهرية ما بين شهر كانون الثاني من عام 2024 مع نفس الشهر من السنوات السابقة، والتي أظهرت ما يلي:

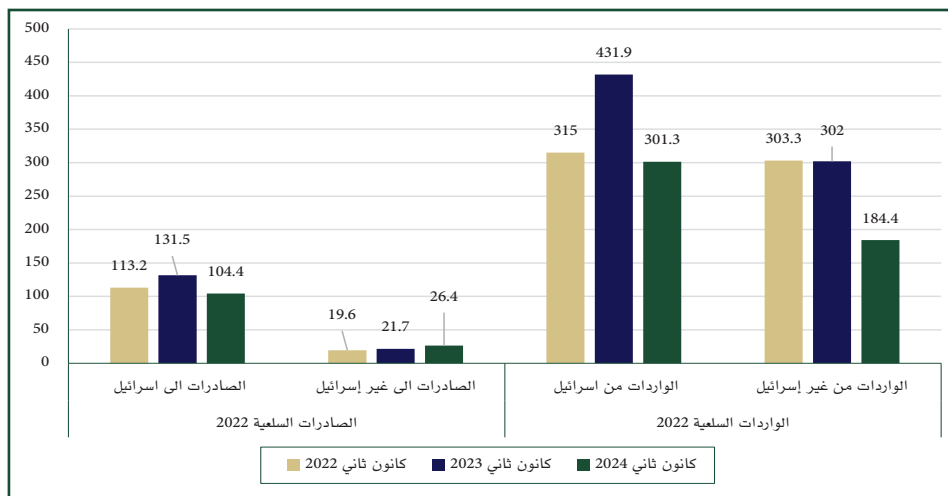
الأثر على الواردات: انخفضت الواردات الكلية خلال شهر كانون ثاني من عام 2024 بنسبة 34% مقارنة مع شهر كانون ثاني من عام 2023، أي من 733.9 مليون دولار في شهر كانون الثاني 2023 إلى 485.7 مليون دولار في شهر كانون الثاني من العام 2024. كما انخفضت الواردات من إسرائيل بنسبة 30% مقارنة مع شهر كانون ثاني 2023، وبنسبة 39% من دول العالم مقارنة بنفس الشهر من السنة السابقة (أنظر الجداول 2، 3، والأشكال المرافقة لها).

**الجدول (2): مقارنة بين قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية حسب منطقة الحركة التجارية خلال شهر كانون الثاني من كل عام للسنوات 2022، 2023، 2024 من إجمالي الصادرات والواردات (القيمة بالمليون دولار أمريكي)**

الحركة التجارية	منطقة الحركة التجارية	كانون ثاني 2022	كانون ثاني 2023	كانون ثاني 2024
الصادرات السلعية	الصادرات إلى إسرائيل	113.2	131.5	104.4
	الصادرات إلى غير إسرائيل	19.6	21.7	26.4
	إجمالي الصادرات	132.8	153.2	130.8
الواردات السلعية	الواردات من إسرائيل	315	431.9	301.3
	الواردات من غير إسرائيل	303.3	302	184.4
	إجمالي الواردات	618.3	733.9	485.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله- فلسطين.

**الشكل (3): مقارنة بين قيم الصادرات والواردات الفلسطينية حسب منطقة الحركة التجارية خلال شهر كانون الثاني في كل من السنوات 2022، 2023، 2024 (القيمة بالمليون دولار أمريكي)**



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله- فلسطين.



الأثر على الصادرات: شكلت الصادرات إلى إسرائيل لشهر كانون ثاني 2024 ما نسبته 80% من إجمالي الصادرات، و20% لباقي دول العالم. شهد شهر كانون ثاني 2024 انخفاضا في الصادرات الكلية بنسبة 15% مقارنة مع شهر كانون ثاني من العام 2023، أي بمقدار 130.8 مليون دولار أمريكي. وفي ذات الوقت انخفضت الصادرات إلى إسرائيل خلال شهر كانون ثاني من العام 2024 بنسبة 21% مقارنة مع شهر كانون ثاني من العام 2023، مع ملاحظة ارتفاع الصادرات إلى دول العالم بنسبة 6% نتيجة إغلاق السوق الإسرائيلي والقيود الإسرائيلية على الحركة.

**الجدول (3): التوزيع النسبي للحركة التجارية الفلسطينية  
للسلع لشهر كانون الثاني للسنوات 2022، 2023، 2024  
من إجمالي الصادرات والواردات**

الواردات السلعية		الصادرات السلعية		الحركة التجارية الشهر
الواردات من غير إسرائيل	الواردات من إسرائيل	الصادرات إلى غير إسرائيل	الصادرات إلى إسرائيل	
%49.1	%50.9	%14.8	%85.2	كانون ثاني 2022
%41.2	%58.8	%14.2	%85.8	كانون ثاني 2023
%38.0	%62.0	%20.2	%79.8	كانون ثاني 2024

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله- فلسطين.

## الخلاصة

- تأثرت التجارة الخارجية الفلسطينية سلبا خلال العدوان الإسرائيلي على غزة والضفة بشكل ملحوظ وغير مسبوق بالمقارنة مع الفترات السابقة، حيث:
- بينت المقارنة الربعية والشهرية انخفاض الواردات الكلية بنسبة 28% و34% على التوالي.
  - انخفضت الصادرات الربعية والشهرية بنسبة 23% و15% على التوالي.
  - لم تنخفض الصادرات في كانون أول 2024 بشكل ملحوظ بسبب ارتفاع نسبة التصدير في هذا الشهر إلى دول العالم الثالث على الرغم من الانخفاض الملحوظ في نسبة الصادرات إلى إسرائيل.
  - أدت القيود الإسرائيلية والإغلاقات على الضفة الغربية إلى تقييد حركة التجارة وبخاصة التصدير إلى السوق الإسرائيلية.

## 4- البيئة السابقة والحالية والأسباب التي تدعم سياسات تجارية لإحلال الواردات

يهدف التفكير بتغيير نمط الاستيراد من إسرائيل إلى تقليل الاعتماد على السوق الإسرائيلي وتعزيز حصة المنتج المحلي. وعلى هذا الأساس قامت الحكومة الفلسطينية مطلع العام 2015 رسميا بتبني سياسة استبدال مصدر الواردات من إسرائيل، حيث جاء ذلك في بيان في الجلسة رقم 36/2015 لمجلس الوزراء: «إن الحكومة بصدد إعادة

صياغة العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل وتشجيع الاعتماد على المنتجات والبضائع المحلية وتشجيع الاستيراد المباشر». إلا إن العمل على هذا الموضوع لم يحقق النجاح المطلوب حتى يومنا هذا، فلا زالت الواردات والصادرات من وإلى السوق الإسرائيلية تشكل نسبة كبيرة من التجارة الخارجية الفلسطينية، وهذا يؤكد على أن تقليص الاعتماد على السوق الإسرائيلية هدف تزداد أهميته يوماً بعد يوم مع تصاعد وتكرار الإجراءات الإسرائيلية العقابية واستخدام الاقتصاد والتجارة كأدوات للابتزاز السياسي، وهذا ما برهن عليه العدوان الأخير. يمكن حصر البيئة الحالية والتي تخلق مبررات كافية لوضع سياسات تجارية جديدة بما يلي:

- تستدعي الآثار المدمرة للعدوان الإسرائيلي المتواصل بما فيها تراجع مؤشرات التجارة الخارجية تعزيز الإنتاج المحلي للحد من آثار التجارة الخارجية السلبية.
- احتجاز واقتطاع إسرائيل لأموال المقاصة، في الوقت الذي تراجعت فيه الإيرادات بسبب وقف العمالة، وتراجع الاستيراد، وضعف القاعدة الإنتاجية الفلسطينية وتراجع الإيرادات المحلية.
- التراجع الكبير في الدعم الدولي للموازنة الفلسطينية والذي أصبح يشكل أقل من 5% من الإيرادات العامة في الأعوام الأخيرة مقارنة بـ 27% في العام 2008.
- من ناحية أخرى، وبغض النظر عن الممارسات الإسرائيلية، فإن حصة إسرائيل من الواردات الفلسطينية أعلى بكثير مما تبرره الشروط الموضوعية، وهو ما أكدت عليه نماذج «الجاذبية» Gravity Models «، والتي تم تصميمها لتقييم التجارة الخارجية الفلسطينية. تقوم هذه النماذج بتقدير مستوى التجارة العادي بين الدول التي تتشارك (كما فلسطين وإسرائيل) بالتماس الجغرافي، والعملة الواحدة، والسياسة التجارية المشتركة، وغيرها من العوامل المشتركة. توصل آخر نموذج تم تصميمه لهذا الغرض، نشر في مجلة يصدرها بنك إسرائيل، إلى أن المستوى «العادي» لحصة إسرائيل من الواردات الفلسطينية يجب ألا يزيد على الثلث، مقارنة بحصة فعلية تبلغ 70% في العام 2013.<sup>2</sup> فاختلف حصة إسرائيل إما أن يكون باتجاه الاستيراد من طرف ثالث، أو باتجاه التعويض عنها بمنتجات فلسطينية الصنع، وهذا يعزز القدرات الإنتاجية الفلسطينية.

## 5- مقترحات وبدائل تغيير السياسة التجارية الفلسطينية لإحلال الواردات

ما تقدم أعلاه يؤشر على ضرورة البحث عن السبل لزيادة قدرات الإنتاج المحلي من خلال توفير سلع بديلة وطنية للسلع المستوردة وبخاصة من إسرائيل، وهذا يتطلب العمل على سياسات تجارية جديدة ضمن ثلاث مسارات (الأول والثاني ليس موضوع هذه الورقة وبحاجة إلى ورقة منفصلة)، وهي:

المسار الأول- وضع سياسات تجارية جمركية قابلة للتنفيذ الفوري تجاه القوائم السلعية المدرجة في اتفاق باريس الاقتصادي والتي لم تستغل بعد، ووضع سياسات جمركية حمائية، وكذلك تعزيز العمل على تشجيع الاستيراد المباشر لتطبيق قرارات مجلس الوزراء المذكور أعلاه.

المسار الثاني- ضرورة العمل بطريقة ما للتأثير في تغيير الأنماط الاستهلاكية للسلع المستوردة من إسرائيل والتي ليس لها بديل محلي، إذ أنه ليس بالضرورة استيراد واستهلاك سلع من السوق الإسرائيلي وخاصة إذا لم تكن سلع

2 Trade links between Israel and the Palestinian Authority». Recent Economic Development, Bank of Israel. October 2013-March 2014.

استراتيجية (مثل السكر، والشكولاتة، والمشروبات الغازية، وغيرها) أو سلع حساسة، وهذه السلع بحاجة إلى رصد وتفحص لاتخاذ السياسات والإجراءات المناسبة تجاهها.

المسار الثالث - موضوع هذه الورقة، وهو توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، أي العمل على الاستعاضة عن جزء من السلع المستوردة حالياً من السوق الإسرائيلي وخاصة السلع الحساسة والهامة التي يمكن إنتاجها محلياً كبديل للسلع الإسرائيلية.

## 6- نظرة عامة على الواردات الفلسطينية

يعرض هذا الجزء أهم السلع المستهدفة والآليات والسياسات الممكن اتباعها لتحقيق هدف الحد من الاعتماد على السوق الإسرائيلية على مستوى أربع خانوات من النظام المنسق. علماً أنه سيتم تناول السلع المستوردة على مستوى ثمان خانوات من النظام المنسق، وهو النظام المتبع دولياً لتصنيف السلع لأغراض التجارة الخارجية، وقد تم أخذ أعلى مستوى في التصنيف لتبيان هوية كل سلعة مستهدفة، إذ إن الأرقام المكونة من 8 خانوات (كود السلعة) تصف طبيعة ومكونات السلعة وصفتها الاستعمالية، وهذا يخدم أغراض هذه الورقة في تحديد طبيعة وعدد السلع المستهدفة التي يمكن عملياً استبدال استيرادها بسلع من طرف ثالث أو سلع محلية.

تفيد بيانات التجارة الخارجية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والجداول 4 و5 أدناه بما يلي:

- ✧ تجاوزت الواردات الفلسطينية عام 2022 تسع مليارات دولار، مع ملاحظة تراجع حصة إسرائيل من الواردات الفلسطينية إلى 52% مقارنة بحوالي 70% في السنوات ما قبل العام 2015.
- ✧ يوجد تركيز سلعي عال في الواردات من إسرائيل، إذ إن أكثر من نصف إجمالي الواردات الفلسطينية من إسرائيل، يتجسد في 7 مجموعات سلعية/بضائع فقط (مشتقات نفطية، إسمنت، مواد غذائية، قمح/طحين، حيوانات حية، رخام، وورق).
- ✧ يبلغ عدد السلع المستوردة من إسرائيل وغير إسرائيل على مستوى أربع خانوات من النظام المنسق 4,076 سلعة، يستورد 4,002 سلعة منها من إسرائيل، و3,884 من الدول الأخرى، أي إن 74 سلعة فقط تأتي من غير إسرائيل.

## 7- القائمة المختارة للسلع المستوردة والمستهدف إحلالها بسلع محلية

يبين الجدول 4 تفاصيل قائمة السلع المختارة المراد إحلالها بسلع محلية أو التقليل من استيرادها، وبخاصة من إسرائيل، إذ يبين الجدول ما يلي:

- ✦ يوجد 36 سلعة قابلة للإحلال بمنتجات محلية سواء بشكل جزئي أو كلي، منها 22 سلعة تستورد حصريا من إسرائيل، و14 سلعة تستورد من إسرائيل وغير إسرائيل.
- ✦ قيمة السلع المستوردة من إسرائيل تصل إلى 1,563 مليون دولار (36 سلعة) تشكل 33% من الواردات من إسرائيل، والمستورد منها من الخارج تصل إلى 610 مليون دولار تشكل 14% من الواردات من الخارج، وبالمحصلة تبلغ قيمة الاستيراد الكلي من هذه السلع 2,173 مليون دولار، وتشكل حوالي 24% من قيمة الواردات الفلسطينية الكلية.

ويمكن إدراج الخصائص التالية لطبيعة السلع في هذه القائمة:

1. جزء من هذه السلع يأتي حصريا من إسرائيل ويمكن استبداله بمنتجات محلية، مثل المياه المعدنية والغازية، وبعض المواد الغذائية، والبيض، والخضار والفواكه، والأعلاف والأسمدة.
2. جزء من هذه السلع يستورد من إسرائيل وغير إسرائيل ويمكن أيضا إنتاجه محليا أو استيراده بشكل مباشر من غير إسرائيل مثل، الحيوانات الحية، والإسمنت، وأجهزة الهاتف، والشوكولاتة والساكر، والقمح والأرز.
3. يوجد سلع سهلة الإحلال وبدون تصنيع، كما يوجد بها غزارة في الإنتاج المحلي وهناك قدرة عالية على تغطيتها من الإنتاج الفلسطيني، مثل المياه المعدنية والغازية، وبعض السلع الزراعية، ومنتجات الألبان.

والخلاصة هنا أنه يمكن تغيير السياسات التجارية والجمركية الفلسطينية لإحلال جزء كبير من هذه السلع، وإذا ما افترضنا أنه يمكن إحلال 50% من هذه السلع، فإن من شأن ذلك أن يضخ حوالي مليار دولار في السوق الفلسطيني وهذا سيحدث فارقا كبيرا في حصة المنتج المحلي وزيادة التشغيل.

الجدول (4): قائمة السلع المختارة المستوردة من إسرائيل وغير إسرائيل  
للعام 2022 (القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

رمز المجموعة	وصف المجموعة	الواردات 2022 إسرائيل	الواردات 2022 باقي دول العالم
2309	محضرات من الأنواع المستعملة لتغذية الحيوانات	492,610	
0102	حيوانات حية من فصيلة الأبقار	135,762	26,983
2523	إسمنت مائي بكافة أنواعه، بما فيه الإسمنت المكتل غي	112,496	100,129
2201	مياه، بما فيها المياه المعدنية الطبيعية أو الصناعية	90,528	
8517	أجهزة هاتف، بما فيها هواتف الشبكات الخلوية	80,726	62,242

رمز المجموعة	وصف المجموعة	الواردات 2022 إسرائيل	الواردات 2022 باقي دول العالم
3004	أدوية (باستثناء الأصناف المذكورة في البنود 3002...)	79,046	97,334
1806	شوكولاتة ومحضرات غذائية أخرى تحتوي على كاكاو	57,029	33,562
2202	المياه، بما فيها المياه المعدنية والمياه الغازية	42,370	36,717
1006	أرز	36,528	50,905
1101	دقيق حنطة(قمح) أو دقيق خليط حنطة مع شيلم	35,311	22,577
0407	بيض طيور بقشره، طازج أو محفوظ أو مطبوخ	35,234	
0403	مخيض، لبن وقشدة متخثران، لبن رائب (زبادي)، كفير وغ	25,827	
0808	تفاح وكمثري "أجاص" وسفرجل، طازجة	22,752	
0406	جبين (بما في ذلك جبين اللبن المخثر)	21,372	
2201	مياه، بما فيها المياه المعدنية الطبيعية أو الاصطناعية	19,339	
0804	تمر وتين وأناناس وأفوكادو (كمثري أميركي) وجوافة...	18,512	
0803	موز، بما فيه "البلانتان"، طازج أو مجفف	18,510	
0207	لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل	18,151	
0104	حيوانات حية من فصيلتي الضأن والماعز	17,408	31,456
1601	سجق (بأنواعه) ومنتجات مماثلة من لحوم أو من أحشاء	16,861	
3304	مستحضرات تجميل أو زينة (ماكياج) ومستحضرات للعناية	15,450	
3101	أسمدة من أصل حيواني أو نباتي، وإن كانت مخلوطة...	15,054	
3808	مبيدات للحشرات والفطريات والأعشاب الضارة والقوارض	14,524	
1704	مصنوعات سكرية "سكاكر" (بما فيها الشوكولاتة البيضاء)	13,848	20,424
7604	قضبان وعيدان، زوايا وأشكال خاصة "بروفيلات"، من ألومنيوم	13,460	40,554
0804	تمر وتين وأناناس وأفوكادو (كمثري أميركي) وجوافة	13,341	
1213	قش وعصافات (قشور) حبوب، خاما، وإن كانت مهشمة (تبين)	13,125	
1001	حنطة (قمح) وخليط حنطة مع شيلم	11,205	23,961
0809	مشمش وكرز وخوخ أو دراق (بما فيه الدراق الأملس)	10,907	
2009	عصير فواكه (بما فيه سلافة العنب) وعصير خضر...	10,803	
1209	بذور وثمار ونوى من الأنواع المعدة للبذر	10,163	
1701	سكر قصب أو سكر شمندر (بنجر) وسكروز نقي كيماويا..	10,001	38,588
6404	أحذية بنعال خارجية من مطاط أو لدائن أو جلد طبيعي أ	9,685	
2105	مثلجات (أيس كريم، بوظة، ... الخ) ومثلجات أخرى	9,558	
0805	حمضيات طازجة أو مجففة	8,226	
3302	مخاليط مواد عطرية ومخاليط (بما فيها المحاليل الكحولية)	7,744	25,213
	<b>المجموع</b>	<b>1,563,468</b>	<b>610,645</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. بيانات التجارة الخارجية لفلسطين.

الجدول (5): مصادر الاستيراد والسلع المختارة  
والنسبة المئوية (القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

النسبة المئوية	عدد السلع على مستوى 4 خانات	قيمة الواردات (ألف دولار)	مصدر الاستيراد
100%	4076	9,088,634	الاستيراد الكلي
52%	4002	4,750,427	الاستيراد من إسرائيل فقط
33%	36	1,563,468	السلع المختارة من إسرائيل فقط
14%	14	610,645	السلع المختارة والمشاركة وتأتي من غير إسرائيل
48%	3884	4,338,207	السلع من غير إسرائيل

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. بيانات التجارة الخارجية لفلسطين.

## 8- توصيات السياسات التجارية والتدخلات القابلة للتنفيذ

حتى يتم إحلال الواردات من إسرائيل أو من غير إسرائيل لا بد من وجود عدة بدائل، على رأسها، أن يكون هناك القدرة الكافية لوضع قوانين وأنظمة وإجراءات تمنع استيراد هذه السلع من إسرائيل، وفي هذه الحالة لا داعي للبحث عن خطوات أو سياسات معينة، وكل ما هو مطلوب تفعيل الرقابة ووضع عقوبات حازمة على المخالفين. لكن بسبب عدم توفر هذا البديل (بحكم وجود اتفاقيات دولية بما فيها باريس الاقتصادي والغلاف الجمركي الواحد) فلا بد من اتباع بدائل غير مباشرة وبما لا يمس الاتفاقات الموقعة، وهذه البدائل أو الخطوات تتمثل في برنامج عمل وفقاً للآلية التالية:

1. التركيز على وضع سياسات صناعية وتجارية واضحة المعالم، وتتمثل في المواصفات والمقاييس، التي تهدف إلى المحافظة على سلامة المستهلك وجودة المنتج، وزيادة القدرة التنافسية، وسياسات الترخيص الصناعي، إذ لا زالت هذه السياسات بحاجة إلى استراتيجية محددة لتوجيه الاستثمارات وتسهيل العمل الصناعي، وتبسيط إجراءات الترخيص، والتعامل مع المصانع الموجودة في المناطق السكنية من خلال استحداث مناطق جديدة، وهذا الأمر يتطلب إيجاد خطط وإمكانيات كبيرة.
2. سياسة تشجيع الاستثمار الفعلية والمستهدفة لهذه القائمة من السلع المختارة، برغم وضع البنية القانونية والإدارية للاستثمار إلا أنه لا زال يواجه معوقات كثيرة أهمها استقرار الوضع السياسي، وضعف دور المؤسسات التمويلية بسبب التعقيدات البنكية على القروض وقلة الحوافز الأخرى التي تحتاج إلى تطوير. وهذا يتطلب وضع حوافز استثنائية لهذه القائمة، تتجاوز ما جاء في قانون تشجيع الاستثمار.
3. سياسة التمويل، حتى اليوم لا يوجد تمويل صناعي متخصص على الرغم من كثرة البنوك العاملة في فلسطين. كذلك تواجه القروض التي توجه للصناعة إجراءات و ضمانات مرتفعة جداً ونسب فائدة غير مشجعة، وفترة سداد قصيرة الأجل، وحتى مؤسسات الإقراض الأخرى التي تقدم قروض والتي تعتبر منافسة للبنوك التجارية لا تقل إجراءاتها وتعقيدها عن البنوك.

- ✧ أن يتم تفعيل قرارات مجلس الوزراء الخاصة بإعادة صياغة العلاقة التجارية مع إسرائيل، وإصدار قرارات جديدة مشجعة للاستثمار تخص القائمة السلعية المختارة.
- ✧ الإيعاز للجهات الرقابية الضريبية والضابطة الجمركية التدقيق والرقابة على مستوردي هذه السلع من إسرائيل بالتحديد.
- ✧ أن يتم تأسيس وحدة خاصة داخل وزارة الاقتصاد تنحصر مهمتها في متابعة تطور الاستيراد المباشر وتذليل العقبات أمامه. وأن يتم إجراء تقييم دوري لعمل ونتائج هذه الوحدة على ضوء إنجازاتها في تحقيق الأهداف المحددة التي ستناط بها. ومن بين أبرز مهام هذه الوحدة تأسيس قاعدة بيانات لهذه السلع ومستورديها وأماكن استهلاكها، وفتح قنوات اتصال وحوار مباشرة ومستمرة مع المستوردين بشكل عام، ومستوردي السلع من هذه القائمة وإقناعهم بترويج السلع المحلية.

لا شك أن هناك عدداً كبيراً من الإجراءات والخطوات الأخرى الصغيرة التي يمكن أن تساعد في مجال إحلال الواردات، خاصة أن العامل الشعبي والمجتمعي في الوقت الراهن ناضج بما فيه الكفاية لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، وهذه المقاطعة تؤدي إلى عدم استهلاك البضائع الإسرائيلية، وتشجيع الاستيراد المباشر للسلع التي ليس لها بديل محلي بدلاً من استيرادها من إسرائيل.

وأخيراً، إن موضوع إحلال الواردات والتوجه للاستيراد المباشر يمثل حجر الزاوية في إحداث تغيير جوهري للإنتاج الفلسطيني، وهذا التغيير يتطلب تكامل الأدوار لكل من دور الحكومة وسياساتها، ودور القطاع الخاص واستجاباته للمرحلة الحالية والمستقبلية، والدور الشعبي الواعي تجاه المصلحة الاقتصادية الوطنية.

## 9- أسئلة ومحاوّر للنقاش

- ما مدى إمكانية تطبيق سياسات تجارية وصناعية فلسطينية كما تم عرضه في الورقة؟
- ما هي إمكانية إعادة صياغة العلاقات التجارية مع إسرائيل جزئياً أو كلياً؟
- هل هناك إمكانية واردة لوضع حوافز استثمارية استثنائية للاستثمار في قائمة السلع الزراعية والصناعية المذكورة في الورقة؟
- لماذا يقوم جزء من مستوردي القطاع الخاص باستيراد سلع إسرائيلية تنتج محلياً وتقتص من حصة المنتج المحلي؟